MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

«لوبي» الإخوان في أوروبا: الواقع والمكاسب

إعداد مركز أبحاث ودراسات مينا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

تمهيد:

تجاوزت جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا مسألة التوسّع وفرض الحضور، ووصلت اليوم إلى مرحلة تشكيل جماعاتِ ضغطٍ مهمتها التأثير على السياسات الأوروبية الرسمية وكسب الدعم والتمويل لأنشطتها المشبوهة.

وبينما يحصل هذا الأمر تحت ستار «العمل الإنساني ومكافحة التطرف ودعم عملية الإندماج»، تستغل الجماعة في الواقع مناخ الانفتاح والحرية والقيم الديمقراطية وشعارات التعددية من جهة، وقصور الدوائر الأوروبية عن التفريق بين الإسلام كدين ومعتقد، وبين الإسلام السياسي كأديولوجيا.

نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على اللوبي الذي تديره جماعة الإخوان في أوروبا، بدايةً عبر توصيف طبيعة التواجد الإخواني في القارة العجوز، ومن ثمّ التعرّف على أبرز أدوات الجماعة في ممارسة الضغط والتأثير على مؤسسات الإتحاد الأوروبي، مع التعريج على أهدافها وآلياتها المستخدمة في ذلك. وصولاً إلى تجليات التغلغل الإخواني في مؤسسات صنع القرار الأوروبي والشواهد الموثقة على الدعم المالي الذي حصلت عليه منظمات إخوانية من الإتحاد الأوروبي ومؤسساته.

يبقى أن نشير إلى حقيقة أن البحث في شبكات الإخوان الأوروبية مهمّة في غاية الصعوبة جراء الإجراءات الاحترازية المعقدة التي تتبعها الجماعة في سبيل طمس تحركاتها ومصادر تمويلها، التي تصل إحياناً كثيرة إلى حد تنصّل الأذرع الإخوانية ذاتها- كياناتٍ وأفراد- من الإنتماء للجماعة!.

أولاً- توصيف لطبيعة التواجد الإخواني في أوروبا:

على عكس التسلسل الهرمي الجامد الذي تتصف به جماعة الإخوان في مصر وسوريا وغيرها من الدول، تتخذ جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا شكلاً يمكن وصفه بـ «الهُلامي»، إذ لا يوجد هيكل مُعلن ومعروف للجماعة هناك، وإنما هي عبارة عن ثلاثة تيارات يجمعها الإلتزام بأدبيات الجماعة وأهدافها، مع اختلاف المهام والممارسات فيما بينها. والحديث يدور هنا عن:

أولاً: الأعضاء الرسميون في جماعة الإخوان بمختلف أذرعها الإقليمية، مثل ابراهيم منير وعلي صدر الدين البيانوني وغيرهم. هؤلاء يركزون في المقام الأول على جماعاتهم المحلية، والأحداث في بلدانهم التي أتوا منها، ويستفيدون من مناخ الحريات والديمقراطية في أوروبا.

ثانياً: الكوادر النشطة في المنظمات والجمعيات التي أسسها الإخوان المسلمون في أوروبا؛ مثل «مجلس مسلمي أوروبا» (اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (FIOE سابقاً)، منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية (IRW)، ومنتدى المنظمات الطلابية والشبابية المسلمة الأوروبية (FEMYSO). وغالباً ما يُنكر أعضاء هذه المنظمات صلتهم بجماعة الإخوان الأمر الذي يجعل تقييم تأثير وقوة الإخوان أمراً شائكاً لدى الحكومات الأوروبية.

ثالثاً: الإسلاميون القريبون من فكر الإخوان، مثل أعضاء «الجماعة الإسلامية» التي أسسها أبو الأعلى المودودي في شبه القارة الهندية، وأتباع المدرسة «السرورية»، وهي خليط من الفكر السلفي والإخواني، أبرز الأمثلة على هؤلاء هو التونسي محمد علي حرّاش، مؤسس «تلفزيون الإسلام» في بريطانيا. ورغم وجود خلافات بينية بين هذه التيارات وجماعة الإخوان، إلا أنها خلافات على القشور، وليست خلافات عقدية.

هذه البراغماتية أو المرونة، مكّنت جماعة الإخوان من الحفاظ على تواجدها في بيئات سياسية واجتماعية وقانونية مختلفة ومعادية أحياناً.

ثانياً- لوبي «الإخوان المسلمون» في أوروبا:

واللوبي هو تعبير سياسي يعني مجموعة أو مجموعات الضغط Pressure Group. أصل الكلمة إنكليزي ومعناه الردهة أو صالة الاستقبال في الفندق. أما اصطلاحًا، فيمكن اختصار تعريف اللوبي بأنه مجموعات منظمة ظاهرة أو خفية تسعى للتأثير على القرارات الحكومية والتشريعات القانونية والانتخابات، ولكنها لا تخطط لممارسة نفوذ حكومي رسمي، منها ما يعمل داخل بلده ومنها ما يعمل لمصلحة بلده في بلدان كبيرة وذات أهمية عالمية. وقد يتشكل اللوبي من أصحاب أموالٍ يؤثرون على السياسة العامة.

وللصحافة والإعلام دور حاسم في نشاط بعض اللوبيات.

أنشأت جماعة الإخوان المسلمين خلال أكثر من سبعة عقود من تواجدها في أوروبا، شبكة أخطبوطية من المنظمات والجمعيات التي تبدو مستقلة ظاهريا، لكنها تدعم في الخفاء أجندات الجماعة. مع مرور الوقت، احتكرت تنظيمات الإسلام السياسي، وخاصة تلك التابعة لجماعة الإخوان، تمثيل الجاليات المسلمة في الدول الأوروبية، وبالتالي صارت الحكومات والمؤسسات الأوربية ملزمة بالتعاون مع تلك المنظمات، بل وفي كثير من الأحيان، شاركت في دعمها وتعزيز حضورها، في إطار قيم حرية المعتقد والتعايش السلمي.

وبينما اعتمدت جماعة الإخوان على المؤسسات والجمعيات الإسلامية كمراكز لنشر الأفكار وتجنيد الأعضاء الجدد، واستغلتها كأدوات للتأثير والدعاية السياسية لحشد الجاليات الإسلامية لدعم بعض السياسيين المتحالفين معها، وخاصة من أحزاب اليسار، تحولت بعض الأذرع الإخوانية في القارة العجوز إلى «لوبي» حقيقي داخل أروقة الإتحاد الأوروبي ومؤسساته، وخاصة البرلمان، وبقية مؤسسات صنع القرار.

ويمكن تحديد أهداف اللوبي الإخواني في دول الإتحاد الأوروبي بالنقاط التالية:

- تمكين جماعات الإسلام السياسي في أوروبا وخدمة المصالح الذاتية للجماعة، عبر الزعم بأنّهم الصوت الرسمي والممثل الحصري للإسلام والمسلمين في تلك الدول.

- خدمة الحلفاء؛ قطر وتركيا، والتحريض على الدول المناهضة للفكر الإخواني، مثل مصر والإمارات والسعودية، عبر التضليل الإعلامي وخلق الإشاعات. وقد نجح هذا اللوبي فعلاً، بفضل المال القطري، في تمرير عدة قرارات في البرلمان الأوروبي، آخرها كان متعلقاً بمقاطعة معرض إكسبو ٢٠٢٠ الإماراتي، تحت يافطة «انتهاكات الإمارات لحقوق الإنسان».

- التشويش على أي محاولات جادة لتجفيف منابع الإرهاب الإسلاموي، على اعتبار أنّ الجماعة هي الحاضن الفكري والعقائدي لكل الجماعات الجهادية.

- محاولة التأثير على التشريعات القانونية لمنع وعرقلة أي قرار لا يصب في مصلحة الجماعة.

أما آليات الضغط والتأثير التي يملكها اللوبي الإخواني فهي:

- التمثيل المباشر لبعض السياسيين المدعومين من قبلها في أجهزة صنع القرار وخاصة البرلمان والأجهزة التنفيذية.

- المساندة الانتخابية، عبر قدرتها على استمالة الناخبين المسلمين للتصويت لصالح أحد المرشحين وإسقاط مرشح آخر.

- استغلال مناخ الحريات لنشر الدعاية والمعلومات والحملات الإعلامية بهدف اقناع الجمهور واستثارة اهتمامه بفكرة أو سياسة ما، كما بات استغلال مفهوم «الإسلاموفوبيا» سلوكاً سائداً لدى أذرع الجماعة للتنصل من أي اتهامات تواجهها.

- اختراق بعض الأحزاب عبر بوابة دعم الاندماج وتعزيز المواطنة، وإدراج نساء الإخوان في مناصب عليا بهدف إظهار الجماعة منظمة حضارية متسامحة.

خلال الأعوام الماضية، تداخلت أدوات النفوذ والتأثير التي تملكها جماعة الإخوان بشكل كبير مع جهات ممولة من قطر، حتى بات الطرفان يشكلان منظومة واحدة تتبنى ذات المواقف السياسية والإعلامية. هذا الأمر ظهر بشكل جلي في بروكسل، التي تستضيف مقر البرلمان الأوروبي، وتحتل المرتبة الثانية بعد واشنطن من حيث عدد جماعات الضغط التي تعمل للتأثير على التشريعات والقرارات.

بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت حتى وقت قريب مركز الثقل في القرار الأوروبي، فقد احتضنت تاريخياً قيادات جماعة الإخوان المسلمين ومنحتهم فرصة للمشاركة المجتمعية على كافة الأصعدة والمستويات. وقد استغلت الجماعة تلك الفرصة أيّما استغلال؛ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويتم ذلك من خلال نظام مؤسسي محكَم، حيث يشمل منظومة من الجمعيات، وصلت إلى ما يقارب (٦٠) منظمة داخل بريطانيا. فيما تنامت حجم الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لجماعة الإخوان في بريطانيا. وتشير التقديرات إلى أن تنظيم الإخوان يمتلك ثروات مالية تتراوح بين (٨ – ١٠) مليارات دولار. وقد حصلت شركات الإخوان ومؤسساتها على الوضع القانوني، ويرجع ذلك إلى تخوف بريطانيا من أن تتحول أنشطة الجماعة إلى النشاط السري لضرب المصالح البريطانية وتهديد أمنها. [١]

١ https://www.europarabct.com/?p=81082

ثالثاً: أبرز أدوات اللوبي الإخواني في أوروبا:

تتركز أدوات اللوبي الإخواني في مدينة بروكسل، مركز الإتحاد الاوروبي. وتبقى أدوات الضغط غير ثابتة تتغير من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في ألمانيا تعتبر الجالية التركية أداة ضغط تستفيد منها جماعة الإخوان، كالدور الذي تنفذه منظمة «ميلي غوروش» في حشد الأتراك هناك. فيما يلي أبرز أدوات اللوبي الإخواني داخل الإتحاد الأوروبي:

- مجلس مسلمي أوروبا Council of European Muslims: المسمى الجديد لـ «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا» (The Federation of Islamic Organizations in Europe (FIOE ، وهو هيئة إسلامية أوروبية جامعة تشكل إطاراً موحداً للمنظمات والمؤسسات والجمعيات الإسلامية الأوروبية الأعضاء فيه، وضمّ الاتحاد هيئات ومؤسسات ومراكز في ٢٨ بلداً أوروبياً، وهو يعد بمثابة الجناح الأوروبي لتنظيم الإخوان المسلمين العالمي.

تأسّس مجلس مسلمي أوروبا في بريطانيا عام ١٩٨٩، وله هيئة عمومية، ومجلس شورى، ومكتب تنفيذي، وعلاقات رسمية واضحة وقوية مع الأجهزة الرسمية الأوربية على رأسها الاتحاد الأوربي.

انتقل مقر FIOE إلى بروكسل في مايو ٢٠٠٧ خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمنظمة، ضمن حي يقطنه مهاجرون مسلمون. رغم ذلك، FIOE ليست مدرجة ضمن قائمة الشركات البلجيكية، ويزعم مسؤولو المنظمة أنها «مسجلة رسميًا» في فرنسا، ولكن لم يتم العثور على ذلك في الدليل الفرنسي للمنظمات.

الإتحاد أعلن انفصاله عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في يناير ٢٠١٧ بعد أن عقدت هيئته العامة اجتماعا لها في اسطنبول التركية، بمشاركة ٥٦ من أعضاء الاتحاد، إلا أنّ هذا الإنفصال بقي حبراً على ورق، وكان سببه التكهنات حول إمكانية إدارج الجماعة على قوائم الإرهاب بعد تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

يضم المجلس عشرات الجمعية والمركز والمؤسسة التي تعمل في مختلف مجالات العمل الدعوية والشبابية والنسائية والفكرية والخاصة بالأطفال، ضمن حدود الإتحاد الأوربي وخارجه، في بريطانيا وروسيا وأوكرانيا وغيرها من الدول.

- الرابطة الإسلامية البلجيكية lmb: عضو في مجلس مسلمي أوروبا، وهي واحدة من أهم مؤسسات جماعة الإخوان. تأسست الرابطة عام ١٩٩٧، بجهود الناشطين منصف شاطار، وكريم عزوزي. تسيطر الرابطة اليوم على أكثر من ١٠ مساجد، كما تمتلك مقرات في ٥ مدن بلجيكية في مقدمتها العاصمة

بروكسل، وأنفير، وغينت، وليج، وفيرفرس، ويديرها المدعو «كريم شملال». كما تعد الرابطة منبرًا لحفيد مؤسس جماعة الإخوان طارق رمضان.

• منتدى المنظمات الطلابية والشباب المسلمة الأوروبية (FEMYSO): إحدى أخطر المنظمات التابعة للإخوان في أوروبا، تمثل مظلة لـ ٣٣ جمعية في ٢٠ دولة أوروبية. تأسس المنتدى عام ١٩٩٦ بدعم من «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا» (مجلس مسلمي أوروبا حالياً)، و«المؤسسة الإسلامية» العاملة في بريطانيا.

يقع مقر منتدى FEMYSO في بروكسل، وتقول المنظمة في موقعها الإلكتروني أنها «طوّرت روابط مفيدة مع البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والأمم المتحدة ومجموعة كبيرة من المنظمات المهمة الأخرى على المستويين الأوروبي والدولي». [٢]

ينشر المنتدى بانتظام صورًا لمشاركته في الاجتماعات بمقر البرلمان الأوروبي أو في المفوضية. وتشغل رئيسة قسم الإعلام في FEMYSO هاند تانر عضوية المجلس الاستشاري للشباب التابع لمجلس أوروبا. [٣]

• المنتدى الأوروبي للمرأة المسلمة (EFOMW): تلعب المرأة الاخوانية دورا هاما في ترميم شعبية التنظيم المتآكلة وتقدم الغطاء الذي يمكّن التنظيم من الظهور بشكل حضاري وبصورة المؤسسات الإسلامية السلمية ذات الأغراض الاجتماعية وليس السياسية، أحد أهم الأمثلة على ذلك، منتدى (EFOMW) ، الذي يعتبر الوجه الإخواني للروابط النسائية التي تجمع أخوات الجماعة.

تأسس المنتدى في ٢٠٠٦ بالعاصمة بروكسل، ويشترك بعلاقات تعاون مع مؤسسة الرائد التي تمثل جماعة الإخوان في أوكرانيا، إلى جانب مؤسسات نسائية أخرى عبر أوروبا، خاصة فرنسا. وتركز المؤسسة في المقام الأول على التمسك بمواقف الإخوان من الحجاب والحملات ضدها، إضافة إلى استغلال ظاهرة الإسلاموفوبيا للترويج لمظلومية جماعات الإسلام السياسي.

كان أول رئيس للمنتدى، نورا جاب الله، زوجة الإخواني التونسسي المثير للجدل، أحمد جاب الله، الذي يشغل منصب مدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في باريس ونائب رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا. ومن الشخصيات البارزة في EFOMW حالياً، رغد التكريتي؛ رئيسة الرابطة الإسلامية في بريطانيا وعضو المنتدى الأوروبي للمرأة المسلمة.

في أغسطس عام ٢٠١٩، أعلنت EFOMW أنها مُنحت الصفة الإستشارية في المجلس الاقتصادي

---

٢ https://femyso.org/we-are-femyso/

٣ https://2u.pw/5Ao9F

والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي منحها مزيداً من النفوذ و»المكانة الإجتماعية».

• مؤسسة قرطبة: أنشأها القيادي في التنظيم الدولي لجماعة الإخوان «أنس التكريتي» في يناير ٢٠٠٥، بالتزامن مع ترؤسه أيضا "الجمعية الإسلامية البريطانية" قبل أن يترك هذا المنصب «شكلياً» لشقيقته رغد التكريتي منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠. والمؤسسة مسجّلة كشركة «لأبحاث السوق واستطلاعات الرأي العام»، وهي ترفع شعار «حوار الحضارات"، وتقدم نفسها كمركز فكري وبحثي واستشاري.

يدّعي «التكريتي» أن تمويل مؤسسته يأتي من خلال الدعم الذي تقدمه الأوقاف والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية والأفراد.

حاولت المؤسسة اختراق أروقة البرلمان الأوروبي، كي تصبح جزءاً من عمليات الاستشارات البرلمانية للتأثير في صناعة القرارات والتشريعات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تشويه الدول المناهضة لفكر الإخوان. كما وفرت «قرطبة» مقرات لوفود إخوانية زارت لندن عقب إسقاط محمد مرسي، فضلاً عن تنظيمها مؤتمرات وفعاليات مع بعض الجاليات المصرية لتحريضها على نظام السيسي.

• المجلس الإسلامي في بريطانيا (المجلس الإسلامي البريطاني (MCB: أكبر وأهم منظمة دعم سياسي تعمل باسم المسلمين في بريطانيا، تأسست عام ١٩٩٧ في لندن على يد قيادات جماعة الإخوان المسلمين. ويعتبر المجلس منظمة جامعة لأكثر من (٥٠٠) مؤسسة إسلامية منتشرة في جميع أنحاء بريطانيا، بما في ذلك مساجد ومدارس وجمعيات الخيرية وإغاثية وتعليمية.

يضم MCB اليوم طيفاً واسعاً من الحركات الإسلامية التي نشأت من رحم جماعة الإخوان المسلمين، ويتنافس الجناحان الباكستاني والبنغالي لـ «الجماعة الإسلامية» (التي أسسها أبو الأعلى المودودي سنة ١٩٤١) على زعامة المجلس، جنبًا إلى جنب مع جماعة الإخوان المسلمين وبعض الحركات الأخرى.

رابعاً: أسباب وعوامل ساهمت بتغلغل الإخوان في المؤسسات الأوروبية:

وهي عديدة، نذكر منها:

• الطابع اللامركزي للتنظيم في أوروبا، وإمكانية التخفي خلف منظمات المجتمع المدني.

• تأخّر الحكومات الأوروبية في التعامل مع خطر تيارات الإسلام السياسي، والتساهل مع حجم انشطتها ومدى تأثيرها.

• التحديات التي فرضتها أزمات اللاجئين والمهاجرين على دول الإتحاد الأوروبي، وخاصة من الدول ذات

الغالبية المسلمة، ما دفع الجماعة إلى توظيف هذا الملف الحيوي لأهدافها التوسعية الخاصة ولتنمية العلاقات مع الحكومات الأوروبية.

• استغلال الإستقطاب بين اليمين واليسار الأوروبي: كما هو معروف، يتصارع في أوروبا تياران لكل منه أحزابه؛ تيار «يميني» محافظ وتيار «يساري» يهتم بحقوق الإنسان. وغالباً ما تقوم جماعة الإخوان المسلمين بحشد المسلمين لتجنيد أصواتهم الإنتخابية في صالح أحزاب يسار الوسط، في المقابل تقوم هذه الأحزاب بدعم جماعة الإخوان سياسيا. مثال على ذلك هو العلاقة المصلحية القائمة بين بعض الأحزاب الألمانية كحزب اليسار وحزب الخضر من جهة و تيارات الإسلام السياسي من جهة أخرى، إذ غالباً ما توصي الجماعة أتباعها بمنح أصواتهم لهذه الأحزاب التي توفر في المقابل الدعم السياسي والقانوني لمنظمات الإخوان.

• توظيف بعض الحكومات الأوروبية لتيارات الإسلام السياسي: دوائر صنع القرار في الغرب كانت ترى في الإسلاميين، بشكل عام، أداة يمكن توظيفها سياسياً ضد الأنظمة العربية، لذلك احتواهم الغرب بدايات النصف الثاني من القرن العشرين عند هجرة أغلب أعضاء تلك الجماعات إلى أوروبا وأمريكا جرّاء مواجهات مع الحكومات العربية، وترك لهم المجال لإنشاء مراكز إسلامية، وبعض المراكز الحقوقية، والتي تمّ استخدامها وتوظيفها ضد الأنظمة العربية الحاكمة، وكانت الدولة المصرية والنظام السوري أكثر الأنظمة التي عانت من هذه الأزمة.

• قصور التدابير والتشريعات الأوروبية: إذ يعتمد الاتحاد الأوروبي عدة معايير لتصنيف المنظمات كمنظمة إرهابية وتجميد الأصول المرتبطة بها حيث تقوم الجهات المعنية بالاتحاد، بإعداد سجل للأفراد والمنظمات المنخرطة في أعمال وأنشطة إرهابية وتجميد أرصدة وأصول الكيانات والأفراد المتورطة. ورغم الصحوة الأوروبية «المتأخرة» التي توّجت بسلسلة تشريعات خلال العام الماضي (٢٠٢١) لمكافحة الإرهاب والتطرّف في ألمانيا والنمسا وفرنسا، إلا الجماعة لا تزال قادرة على المراوغة والتحايل على تلك التشريعات من خلال مبدأ «التقية» والمكر السياسي والإجتماعي الذي يطبع سلوكها منذ تأسيسها في مصر.

• غياب آليات التمييز بين الدعوة للإسلام وبين الإسلام السياسي كأيديولوجيا، لدى الأوروبيين. كما لا يوجد اعتبار لمدى تمثيل منظمات معينة في الواقع، ومدى ليبرالية وديمقراطية ممارساتهم وأفكارهم، خاصة وأن موقف هذه الجمعيات والمنظمات من حرية الدين وحقوق المرأة والمثليين والمسلمين غير الإسلاميين والأقليات الأخرى والفصل بين الدين والدولة (..)، معروف بشكل جيد للجميع.

• غياب الحوار بين الديمقراطيات الليبرالية الغربية والمواطن كفرد، بدلا من ذلك، تظهر علاقة بين

الدولة والمنظمات التي تدّعي «تمثيل» المسلمين لدى الحكومة ومؤسساتها. وكما رأينا في قضايا مثل كاريكاتير الرسول محمد أو الحجاب، فهذه المنظمات التمثيلية ستعمل وفق أجنداتهم الخاصة. يقول جمال مراد، أحد أبرز وجوه الإخوان في النمسا ومؤسس منظمة Liga Kultur Verein: «نحن [الإخوان المسلمون] لا نقوم بالأمور الإجتماعية إلا لتحقيق هدف سياسي واضح».

خامساً: تجليات اختراق اللوبي الإخواني للمؤسسات الأوروبية:

رغم الإتهامات التي تلاحقها بدعم الإرهاب والتطرف، وتبني خطاب الكراهية والتشجيع على خلق مجتمع مواز.. لا تزال منظمات الإخوان تحصل على مساعدات مالية من حكومات أوروبية في إطار برامج لدعم الاندماج والتواصل مع الجاليات الإسلامية ومكافحة العنصرية/ الإسلاموفوبيا، وما إلى ذلك.

كما تحصل المنظمات التابعة لشبكة الإخوان، على أموال من وكالات المعونة الحكومية الأوروبية، لتنفيذ مشاريع لها في المناطق الصعبة بشكل خاص في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وهو ما يطرح تساؤلات عن كيفية حصول جمعيات متطرفة تحمل افكارا تتعارض مع قيم دول الاتحاد الاوروبي، على مبالغ طائلة تصرفها في نشاطات تهدف في غالبها إلى تقويض قيم نفس المجتمعات وبأموال دافعي الضرائب.

يُلزم ميثاق الحقوق الأساسيّة للاتحاد الأوروبيّ الذي انبثق من معاهدة لشبونة سنة ٢٠٠٩ دول الاتحاد احترام مجموعة معينة من المبادئ أهمها المساواة بين الرجل و المرأة، حرية التفكير والاعتقاد واختيار الدين وتغييره وحتى عدم الايمان بأي دين. رغم ذلك، تستفيد جمعيات ومنظمات إخوانية من تمويل الاتحاد الاوروبي وهي لا تحترم ما جاء في مواثيقه ولا تتوفر فيها شروط الاستفادة من الإعانات، لكنها تخدع السلطات بإخفاء نشاطاتها الحقيقية، أو تتستر تحت يافطة العمل الخيري والدفاع عن الحقوق الانسانية.

كثيرا ما لفت بعض أعضاء المفوضية الأوروبية إلى هذا الخطأ الفادح، لكن المؤسسة كانت تجيب دائمًا بأنه «يتم اختيار مشاريعها من قبل خبراء وفقًا لقواعد وأهداف محددة ملتزمة بالشروط القانونية». أي أنّ المفوضية تعتمد على التزام المستفيد المكتوب باحترام القيم الأساسية للإتحاد الأوروبي وتعتبره كافياً، «وهو دليل على جهلها المطبق بازدواجية خطاب الاخوان المسلمين وقدرتهم على المراوغة و فن إظهار الوجه الحسن» .

إضافة إلى المكاسب المالية، تمّكن اللوبي الإخواني من شن حملات تشويه -لاتزال مستمرة- ضد

خصومه في منطقة الشرق الأوسط، بالتعاون مع منظمات مجتمع مدني تتخذ من أوروبا والولايات المتحدة مقراً لها، وخاصة «freedom forward» و«Just foreign policy» و«yemen relief» و «المعهد الأوروبي للقانون الدولي والعلاقات الدولية»، و «Galilee»، ما أدى إلى تمرير عدة قرارات استهدفت السعودية والإمارات ومصر، كان آخرها في ١٧أيلول/ سبتمبر الماضي، حين صوّت البرلمان الأوروبي بمقاطعة معرض إكسبو ٢٠٢٠ الإماراتي، بسبب «انتهاكات الإمارات لحقوق الإنسان».

سادساً: شواهد على الدعم الأوروبي لبعض المنظمات الإخوانية:

تُظهر المؤسسات الأوروبية سجلاً مستمراً في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين ودعم المنظمات المرتبطة بالجماعة على شكل تمويل مباشر، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها التالي:

- موّلت المفوضية الأوروبية ودعمت «منتدى المنظمات الطلابية والشباب المسلمة الأوروبية» (FEMYSO) لتنفيذ عدة حملات كان أشهرها حملة دعم الحجاب التي بلغت تكلفتها ٣٤٠ ألف يورو. وفي ١٧ نوفمبر ٢٠٢١، التقت هيلينا دالي، المفوضة الأوروبية للمساواة، رسميًا، بممثلي FEMYSO، الأمر الذي أثار جدلاً حاداً في الأوساط الأوروبية، على اعتبار أنّ ذلك ساعد الإسلاميين على التسلل إلى المؤسسات الأوروبية الرسمية. في النهاية أسفرت ضغوط الحكومة الفرنسية عن وقف مؤقت للحملة على المستوى الأوروبي.

- تموّل المديرية العامة لإدارة الكوارث والمساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية بشكل رسمي بعض نشاطات «منظمة الإغاثة الإسلامية حول العالم»، الذراع الضاربة لجماعة الإخوان و«الجماعة الإسلامية» في العالم. وصادقت المنظمة الأوروبية على الإغاثة الإخوانية كـ«شريك إنساني» للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧، بميزانية لم يتم تحديدها بعد، رغم إعلان السلطات الألمانية وجود روابط بين المنظمة والإخوان.

وفي عام ٢٠١٩ ، قدمت المفوضية الأوروبية تمويلا لمنظمة الإغاثة بلغ ٧١٢ ألف يورو لمشاريع في مجال الإغاثة من الزلازل والفيضانات. ووفقًا لنظام الشفافية المالية التابع للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٩، تلقت «الإغاثة الإسلامية»-فرع ألمانيا،أكثر من نصف مليون يورو. وفي ٢٠١٨ منحت المفوضية ٤٠٠،٠٠٠ يورو لمنظمة الإغاثة الإسلامية (الفرع الرئيس في بريطانيا،و ٣٤٠,٠٠٠ للفرع الألماني.

- عام ٢٠١٩ موّل صندوق الأمن الداخلي التابع للمفوضية الأوروبية، ما يعرف بالاتحاد الإسلامي الأوروبي (EMU) المصنف إرهابياً في عدة دول عربية، بمبلغ ٩٠٣٦٧ يورو، وفق تقرير لصحيفة «دي فيلت» الألمانية.

ومن المفترض أن يصب هذا التمويل في مشاريع ضد التطرف الإسلامي عبر الإنترنت، واستمر الدعم الأوروبي للاتحاد الإسلامي حتى أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠٢١، وبلغ إجمالا ٥٠٨ آلاف يورو.

• حصل «معهد فايمار للعلوم الإنسانية والتاريخ المعاصر» الذي أسسه رئيس الاتحاد الإسلامي الأوروبي، المحامي أندرياس أبوبكر ريجر، على تمويل أوروبي بقيمة٦٧,٥٤٧ يورو، رغم أن السلطات الألمانية صنفته على أنه «إسلاموي»، وينشط في أوساط «التطرف الإسلامي»، وفق تقارير لهيئة حماية الدستور «الاستخبارات الداخلية» في أعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٧.

• الجامعة الإسلامية بغزة (IUG) التي وصفتها رويترز بـ «رمز ثقافي مهم لحركة حماس» ، تلقت من الإتحاد الأوروبي مبلغ ٨٨٣٣٨ يورو في ٢٠١٨ و ٤٩٠٦١٢ يورو في ٢٠١٩ لتنفيذ أربعة مشاريع مختلفة.

• في عام ٢٠١٢، وافقت «المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية» في المفوضية الأوروبية DG Home، على تمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٤٤٩٨١٦ يورو لمشروع بعنوان: «نهج تواصل قائم على الشريعة لمنع ومكافحة الأشكال المعاصرة للتطرف المؤدي إلى الإرهاب الداخلي في الاتحاد الأوروبي» . الطرف الرئيسي من بين العديد من الجهات المنفذة للمشروع كان «الرابطة الإسلامية للمجتمع الأيرلندي الصديق(MAI) «، وهي منظمة عضو في «مجلس مسلمي أوروبا» الذي تحدثنا عنه سابقاً، ولها علاقات مع المركز الثقافي الإسلامي بأيرلندا، الذي يستضيف بدوره فعاليات «المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث» منذ تأسيسه على يد يوسف القرضاوي.

• تلقّت مؤسسة «لقاحي» The Lokahi Foundation المترتبطة بالإخوان، تمويلاً لبعض مشاريعها وبرامجها من قبل الاتحاد الأوروبي (٧٧٩٠٠٠ يورو بين عامي ٢٠١٧-٢٠١٨). وفي عام ٢٠١٩ أطلقت فيديريكا موغيريني، الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الإتحاد الأوروبي، مبادرة «عالمية تبادل الدين في المجتمع «بالشراكة مع مؤسسة لقاحي، في مؤشر على قدرة المؤسسة على اختراق الدوائر الأوروبية.

و Lokahi إحدى المؤسسات الفكرية والبحثية التي تتبنى وجهة نظر الإخوان في العديد من القضايا. تأسست في العام ٢٠٠٥ في لندن، وتعنى بمواضيع «التنوع الديني والمجتمعي» وتربطها علاقات بقيادات مؤثرة في جماعة الإخوان مثل أنس التكريتي ومؤسسته «قرطبة»، وطارق رمضان حفيد مؤسس جماعة الإخوان.

خُلاصة:

نعتقد أنّ هنالك جهل عام في صفوف السياسيين الأوروبيين بشأن المجموعات المنتسبة إلى جماعة الإخوان، وبشأن مفهوم الإسلام السياسي ككل، وخطورة الجماعة بشكل خاص.

إنّ الحفاظ على الأمن والتعايش السلمي في أوروبا على المدى البعيد يتطلب تحييد جماعات الإسلام السياسي عن المشهد الأوروبي برمّته، وإيجاد البديل الإسلامي الذي ستوكل إليه مهام التأطير الديني لإسلام أوروبي يوازن بين متطلبات العقيدة الإسلامية وقيم الحضارة الأوروبية والديمقراطية العلمانية.